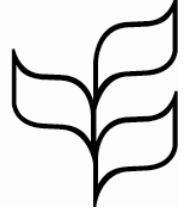


Distr.  
LIMITED

UNEP/CBD/SBSTTA/14/L.4  
12 May 2010

ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

الاجتماع الرابع عشر

نيروبي، 10-21 مايو/أيار 2010

البند 3-1-6 من جدول الأعمال

استعراضات متعمقة لتنفيذ برنامج العمل بشأن المادة 10 من الاتفاقية

(الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي) وتطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية

مشروع توصية مقدم من رئيسة الفريق العامل الثاني

توصي الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بأن يعتمد مؤتمر الأطراف مقررا على غرار

ما يلي:

ألف) إن مؤتمر الأطراف

1- يرحب بتوصيات فريق الاتصال المعني بحيوانات الأدغال، على النحو المرفق بالمقرر الحالي؛

2- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى ما يلي:

أ) تنفيذ توصيات فريق الاتصال المعني بحيوانات الأدغال من أجل حفظ حيوانات الأدغال واستخدامها المستدام، عند الإقتضاء، على النحو المرفق بهذا المقرر، مع الأخذ في الاعتبار المادة 10(ج) من زاوية ارتباطها بممارسات الصيد المستدامة المألوفة لأساليب عيش المجتمعات الأصلية والمحلية؛

ب) مواصلة دمج قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية للقطاعات الاقتصادية ذات الصلة، مثلا من خلال تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية، من أجل تعزيز الاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي؛ وتعزيز تنفيذ الخطط القائمة وإنفاذ التشريعات؛

ج) إعداد أو مواصلة تحسين معايير ومؤشرات وأساليب الرصد والتقييمات الأخرى ذات الصلة بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، عند الإقتضاء؛ وتحديد واستخدام الأهداف والمؤشرات على المستوى الوطني التي تسهم في الأهداف والمؤشرات ذات الصلة في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية لفترة ما بعد عام 2010؛

د) زيادة القدرات البشرية والمالية عند الإقتضاء، على تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية من أجل الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والأحكام الأخرى ذات الصلة من الاتفاقية ذات الصلة

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وذلك ضمن جملة أمور، عن طريق وضع وإنفاذ خطط الإدارة؛ وتعزيز الدمج والتنسيق فيما بين القطاعات المشتركة؛ وتحسين تفعيل تعريف الاستخدام المستدام؛ وتحسين فهم وتنفيذ مفاهيم الإدارة التكيفية؛ ومكافحة الأنشطة غير المستدامة وغير المصرح بها؛

(هـ) معالجة العقبات وإيجاد حلول لحماية وتشجيع الاستخدام المستدام المألوف للتنوع البيولوجي من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية، مثلاً من خلال إدماج الاستخدام المستدام المألوف للتنوع البيولوجي من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، مع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في صنع القرار وإدارة الموارد البيولوجية؛

(و) الاعتراف بقيمة البيئات الطبيعية التي تتأثر بأنشطة الإنسان، مثل الأراضي الزراعية والغابات الثانوية، التي أنشأتها وتصونها المجتمعات الأصلية والمحلية، وتعزيز الجهود في هذه المناطق لإحراز تقدم في الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛

(ز) عند الإقتضاء، استعراض، وتنقيح وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي من أجل مواصلة التنسيق على المستوى الوطني وإشراك قطاعات مختلفة (بما فيها، ضمن جملة أمور، الطاقة، والقطاع المالي، والحراجة، ومصايد الأسماك، وإمدادات المياه، والزراعة، ومنع الكوارث، والصحة، وتغير المناخ)، بغية أخذ قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الاعتبار بالكامل في عملية صنع القرار؛

(ح) تعزيز تطبيق نهج النظام الإيكولوجي، والتكيف المستند إلى النظم الإيكولوجية، والنهج التحوطي، ولا سيما من خلال نهج الإدارة التكيفية (بما في ذلك نظم الإدارة المألوفة من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية، عند الإقتضاء، بالإشارة إلى المقرر 7/9 بشأن نهج النظام الإيكولوجي) والرصد المناسب، وذلك بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تعتمد على التنوع البيولوجي وتؤثر فيه؛

(ط) بالإشارة إلى برنامج العمل بشأن التدابير الحافزة (المقرران 15/5 و6/9 فضلاً عن المقررات ذات الصلة التي سيصدرها مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر) والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، إجراء، عند الإقتضاء، استعراض وتنقيح للتدابير الحافزة والأطر الوطنية بهدف ما يلي: دمج الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في قطاع الإنتاج والقطاع الخاص والقطاع المالي؛ وتحديد الحوافز التي تلحق ضرراً بالتنوع البيولوجي وإزالتها أو التخفيف من حدتها، وتعزيز الحوافز القائمة التي تدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛ وإنشاء حوافز جديدة تتسق وتتجانس مع الأهداف الثلاثة للاتفاقية ومع الالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

(ي) التشجيع، ضمن أمور أخرى، على الأدوات الفعالة القائمة على آليات السوق التي تنطوي على إمكانية دعم الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وتحسين استدامة سلاسل الإمدادات، مثل خطط الترخيص الطوعية، والشراء الأخضر من جانب الإدارات العامة، وتحسينات سلاسل الرعاية، وتطبيق مبدأ "الملوث يتحمل الثمن"، وخطط التصديق الأخرى بما فيها علامات تُعرّف المجتمعات الأصلية والمحلية ومنتجاتها؛

3- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية ذات الصلة والمنظمات الأخرى إلى ما يلي:

(أ) أن تستخدم مبادرة شبكة الحياة كخرفة لتبادل المعلومات من أجل تمويل المناطق المحمية ومعالجة استراتيجيات الاستخدام المستدام داخل المناطق المحمية والمناطق العازلة؛

(ب) أن تعزز مبادرة الأعمال والتنوع البيولوجي كوسيلة لمواصلة دمج الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في القطاع الخاص؛

(ج) أن تشجع القطاع الخاص على اعتماد وتطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية والأحكام المناسبة في الاتفاقية، وذلك في الاستراتيجيات والمعايير والممارسات القطاعية ولدى الشركات، وتيسير جهود القطاع الخاص في هذا الصدد؛

4- يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:

(أ) وضع خيارات، من أجل دعم احتياجات أساليب العيش الحالية والمستقبلية وخفض الاستخدام غير المستدام لحيوانات الأدغال، من خلال فريق الاتصال المعني بحيوانات الأدغال وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يونديبي)، ومركز البحوث الحراجية الدولية (CIFOR) والمنظمات الأخرى ذات الصلة واستنادا إلى دراسات الحالة المتوافرة، وضع خيارات لإعداد بدائل صغيرة الحجم للأغذية والدخل في البلدان المدارية وشبه المدارية استنادا إلى الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، ورفع تقرير إلى نظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع يسبق الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

(ب) عقد اجتماع، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، استنادا إلى مذكرة التفاهم بين الأمانتين، ومع الأعضاء الآخرين في الشراكة التعاونية بشأن الغابات، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، لفريق الخبراء التقني المخصص للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في الزراعة وفي الحراجة، بما في ذلك المنتجات غير الخشبية للغابات، مع مسودة شروط التكليف على النحو المرفق بهذا المقرر.

### **[مبادرة ساتوياما]**

أو

### **[أدوات للتشجيع على الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي]**

1- يلاحظ مع التقدير الدور القيادي الذي تقوم به حكومة اليابان ومعهد الدراسات العليا التابع لجامعة الأمم المتحدة في تيسير وتنسيق إعداد مبادرة ساتوياما؛

2- [يحيط علما بمبادرة ساتوياما، حسبما يرد وصفها في "إعلان باريس بشأن مبادرة ساتوياما" (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/28)، باعتبارها أداة مفيدة [محتملة] لزيادة الفهم، ودعم أو تعزيز المناظر

الطبيعية الإيكولوجية الاجتماعية والمناظر الطبيعية البحرية لصالح التنوع البيولوجي ورفاهية الإنسان، ويؤكد أن مبادرة ساتوياما ينبغي استخدامها باتساق وبتجانس مع الاتفاقية، والأهداف المتفق عليها دولياً، والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، [بما في ذلك الالتزامات بموجب منظمة التجارة العالمية]]؛

3- *يدرك ويؤيد إجراء مزيد من المناقشة والتحليل والفهم لمبادرة ساتوياما، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو، والشبكة النموذجية الدولية للغابات، والمبادرات الأخرى التي تتضمن مناطق مجتمعية مصانة ويتم إنشائها وإدارتها من جانب المجتمعات المحلية والأصلية، باعتبارها أدوات مفيدة محتملة لإحراز تقدم في فهم وتنفيذ الاستخدام المألوف وفقاً للمادة 10(ج) ولمواصلة نشر المعارف، وبناء القدرات، والترويج للمشاريع والبرامج من أجل الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية؛*

4- *يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:*

(أ) دعم، ضمن الموارد المتاحة وبالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، البلدان النامية على الترويج للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، بما في ذلك مبادرة ساتوياما؛

(ب) النظر في إبرام مذكرة تفاهم بشأن مبادرة ساتوياما بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وجامعة الأمم المتحدة.]

باء) *تطلب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية إلى الأمين التنفيذي أن يسعى للحصول على آراء من الأطراف بشأن مسودة شروط تكليف فريق الخبراء التقني المخصص، على النحو المرفق بهذا التقرير، وتقديم شروط التكليف المنقحة إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر، استناداً إلى الآراء المستلمة من الأطراف.*

### المرفق الأول

## التوصيات على المستويين الوطني والدولي نحو استخدام أكثر استدامة لحيوانات الأدغال

اجتمع فريق الاتصال المعني بحيوانات الأدغال<sup>1</sup> التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي في بوينس آيرس، من 15 إلى 17 أكتوبر/تشرين الأول 2009، واعتمد التوصيات التالية لتحسين إستدامة حصد لحوم حيوانات الأدغال:

### المستوى الوطني

1- زيادة القدرة على إجراء تقييم كامل لمسألة لحوم حيوانات الأدغال لأغراض السياسة والتخطيط. ينبغي أن تجري الحكومات تقييماً لدور لحوم حيوانات الأدغال ومنتجات الحيوانات البرية الأخرى في الاقتصادات الوطنية والمحلية فضلاً عن الخدمات الإيكولوجية التي تقدمها الأحياء البرية والتنوع البيولوجي كخطوة ضرورية نحو حفظ هذا المورد واستخدامه المستدام. ويمكن القيام بهذا العمل من خلال ما يلي:

(أ) إبراز تطورات سوق لحوم حيوانات الأدغال القائمة تمهيدا لإدارة هذه السوق على أسس سليمة بدرجة أكبر؛

(ب) زيادة القدرة على رصد مستويات حصد لحوم حيوانات الأدغال واستهلاكها في الإحصاءات الوطنية من أجل توجيه السياسة والتخطيط على نحو أفضل؛

(ج) إدماج تقييم واقعي ومفتوح لاستهلاك الأحياء البرية ودورها في أساليب العيش في مستندات السياسة والتخطيط الرئيسية.

2- إشراك القطاع الخاص والصناعات الاستخراجية. ينبغي أن تكون إدارة الأحياء البرية، بما فيها إدارة أنواع حيوانات الأدغال، جزءاً أساسياً من خطط إدارة أو خطط أعمال الصناعات الاستخراجية (النفط، والغاز، والمعادن، والأخشاب، وخلافه) التي تعمل في النظم الإيكولوجية للغابات المدارية وشبه المدارية والأراضي الرطبة والسافانا.

3- الحقوق والحيازة، والمعارف التقليدية. ينبغي، كلما كان ذلك ممكناً، نقل حق الحصول والحقوق وما يرتبط بها من مساءلة، فضلاً عن مسؤولية الإدارة المستدامة لموارد الأحياء البرية، نقلها إلى أصحاب المصلحة المحليين ممن لهم مصلحة في الإبقاء على الموارد ويمكنهم تقديم حلول مستدامة مرغوب فيها. وينبغي تنمية قدرات هذه المجتمعات المحلية وتعزيزها لضمان تمتعهم بالقدرة على ممارسة هذه الحقوق. ويمكن تعزيز حفظ موارد الأحياء البرية واستخدامها المستدام من خلال إدماج المعارف التقليدية في نظم الإدارة والرصد، فضلاً عن التشجيع على استعمال أفضل طرق الصيد الإنسانية الأقل ضرراً من الوجهة البيئية والأكثر فاعلية من منظور التكلفة (مثل أساليب الصيد التي تركز على أنواع معينة).

<sup>1</sup> عقد الاجتماع بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومركز البحوث الحرجية الدولية (CIFOR)، والمجلس الدولي للصيد وحفظ الأحياء البرية (CIC).

4- استعراض السياسات والأطر القانونية الوطنية. على الدول الواقعة ضمن نطاق أنواع حيوانات الأدغال أن تستعرض سياساتها وأطرها القانونية القائمة المتعلقة بحفظ الأحياء البرية واستخدامها المستدام. ويوصي كلما كان ذلك ممكناً، بوضع سياسات وتممية قدرات ونظم إدارة تدعم الصيد الشرعي والمستدام لأنواع المستهدفة (أي الأنواع الشائعة والولودة) بشكل صارم خارج المناطق المحمية وخارج الأنواع المحمية. وينبغي أن يتأكد الاستعراض مما يلي:

- (أ) تماسك أطر السياسة والأطر القانونية من خلال تعميم حفظ الأحياء البرية واستخدامها المستدام في مختلف الممارسات القطاعية والتخطيط الوطني؛<sup>2</sup>
- (ب) أن تكون خطط الإدارة عملية وممكنة بالنسبة للأنواع القابلة للصيد فضلاً عن الأنواع الواجب حمايتها على نحو صارم (مثل الأنواع المعرضة للانقراض)؛
- (ج) نهج واقعية للإنفاذ تكون فيها تدابير المراقبة متسقة مع القدرات؛
- (د) ترشيد النصوص القانونية والتنظيمية لتعكس الممارسات الفعلية بدون المساس بأهداف الحفظ الرئيسية؛

(هـ) التشجيع على صيد الأنواع الأقل تعرضاً للخطر (مثل الأنواع عالية الخصوبة) مع التشجيع على المبادلات لتعزيز حماية الأنواع المعرضة للخطر بدرجة كبيرة.

5- الإدارة على مستوى المناظر الطبيعية. يعتبر وجود شبكة فعالة و متماسكة من المناطق المحمية ضروريا لضمان الحفظ الفعال للأحياء البرية، بما فيها الأنواع المعرضة للخطر. كما تعتبر أعداد الأحياء البرية خارج المناطق المحمية ضرورية، وينبغي ممارسة الإدارة على أوسع نطاق ممكن في المناظر الطبيعية.

6- العلم. ينبغي أن تتخذ قرارات الإدارة على أساس أفضل النتائج العلمية المتوافرة ذات الصلة، وكذلك على أساس إتباع النهج التحوطي. وتعتبر البحوث الإضافية حيوية وهناك حاجة إلى معلومات أفضل. وينبغي إعداد وتنفيذ نظم رصد مناسبة لصيد حيوانات الأدغال والاتجار بها على المستوى الوطني، والسماح بمقارنة حصدها والاتجار بها على المستوى الإقليمي. وينبغي إعداد وتنفيذ وسائل تقييم حالة الأعداد العادية والمقارنة. وينبغي إتاحة معلومات جديدة وموثوقة عن أعداد الأنواع المستخدمة ومستويات الاستخدام والاتجار بها للنظر فيها ضمن عملية القائمة الحمراء التابعة للاتحاد الدولي للحفظ.

7- الإحلال وتدابير التلطيف الأخرى. يعتبر تطوير أغذية بديلة ومصادر دخل بديلة ضروريا لأن الأحياء البرية لا يمكن استخدامها باستدامة بمفردها لمساندة احتياجات أساليب العيش الحالية أو المستقبلية، ومن غير المرجح أن تكون تدابير التلطيف هذه (الزراعة، تربية الماشية، وإنسال الحيوانات الحبيسة، وخلافه) فعالة بمفردها

<sup>2</sup> وتشمل ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، وخطط إدارة الغابات، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والبرامج الوطنية للغابات، وتدابير التخفيف الوطنية المناسبة، ووبرامج العمل الوطنية للتكيف، و REDD-PIN، وخطط العمل الوطنية لحيوانات الأدغال، والخطط وقواعد التنظيم الوطنية لإدارة الأحياء البرية، والخطط الوطنية لإدارة وحفظ الأنواع المعينة.

في حفظ موارد الأحياء البرية. وعلى المدى الطويل، لا يوجد بديل للإدارة السليمة لمورد ما من أجل حمايته وإكثاره، حسبما هو ملائم.

8- بناء القدرات وزيادة التوعية. لتحقيق حفظ موارد الأحياء البرية واستخدامها المستدام، ينبغي بناء القدرات وزيادة التوعية العامة على المستويين الوطني والمحلي عبر مجموعة من الموضوعات، بما فيها: الحوكمة وإنفاذ القانون، ورصد وإدارة الأحياء البرية، وبدائل لأساليب العيش، والتعاون عبر قطاعات الحكومة والقطاع الخاص والقطاع العام.

9- الصحة. في الحالات التي يحدث فيها صيد الأحياء البرية والاتجار بحيوانات الأدغال، ينبغي أن تشدد معلومات الصحة العامة المناسبة وبناء القدرات على منع الأمراض من أجل التخفيف من المخاطر وحماية صحة الإنسان والحيوان على السواء. وفي مناطق الاتجار بحيوانات الأدغال، من الضروري إيجاد تدابير للرقابة الصحية والأمن البيولوجي لمنع بيع اللحوم المصابة بأمراض أو المنتجات الحيوانية التي يمكن أن تساهم في نشر مسببات الأمراض (بما فيها الأمراض المعدية والطفيليات الجديدة) بين الأحياء البرية والأرصدة المستأنسة والإنسان. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى رصد الأحياء البرية والحيوانات المستأنسة، وصحة الإنسان، وينبغي وضع وتنفيذ تشريعات وقواعد تنظيمية وتدابير إنفاذ من أجل خفض تهديد الأوبئة الحيوانية الناشئة عن الإصابات الجديدة.

10- تغيير المناخ. ينبغي أن تأخذ الآليات مثل REDD+ في الحسبان أهمية الأحياء البرية بالنسبة لصيانة نظم إيكولوجية صحية وخدمات إيكولوجية سليمة وكذلك لدوام أرصدة الكربون في الغابات وقدرة الغابات على التكيف.

11- مناطق إدارة خاصة. ينبغي تعيين مناطق إدارة خاصة للأحياء البرية على المستويين الوطني والمحلي، تماثل مزارع الغابات الدائمة المعينة لإدارة موارد الأخشاب. ويمكن أن تنتشر هذه في أنظمة المناطق المحمية القائمة والمناظر الطبيعية المتعددة الاستخدام (مثل، مناطق إدارة الصيد أو أقاليمها).

## المستوى الدولي

1- استراتيجيات وطنية ودولية لمعالجة مسألة حيوانات الأدغال. يمكن أن تتضمن هذه الاستراتيجيات ما يلي:

(أ) دعم وتعزيز الإرادة السياسية الوطنية لاتخاذ إجراءات بشأن حيوانات الأدغال الرئيسية والتزامات الحفاظ القائمة؛

(ب) دعم وتعزيز الالتزامات والاتفاقات الدولية القائمة، وتشجيع الالتزامات والاتفاقات الجديدة المتعلقة بحفظ موارد الأحياء البرية العابرة للحدود والمشاركة وحفظها المستدام.

2- العمليات التشاركية. يدعو المجتمع الدولي الحكومات الوطنية إلى وضع أو تعزيز عمليات تشاركية وفيما بين القطاعات لصياغة وتنفيذ إدارة وصيد أنواع حيوانات الأدغال على نحو مستدام.

3- *عمليات السياسة*. ينبغي أن يسعى الشركاء الدوليون إلى دمج استراتيجيات حفظ الأحياء البرية بفاعلية من أجل الإستدامة طويلة الأجل في عمليات وضع سياسات التنمية المدعومة دولياً، مثل استراتيجيات الحد من الفقر.

4- *آثار التجارة الدولية على الموارد الطبيعية*. ينبغي أن تأخذ عمليات وضع السياسات الدولية والمؤسسات التي تتعلق بالتجارة والتنمية خطوات لتحسين تقييم آثار الاستخراج والتجارة على الموارد الطبيعية والتخفيف من هذه الآثار على الأحياء البرية والطلبات الناتجة عن ذلك للحصول على حيوانات الأدغال، مثل الأخشاب، والأسماك، والمعادن والنفط وخلافه.

5- *الاتجار الدولي بلحوم حيوانات الأدغال البرية*. يساور المجتمع الدولي قلق إزاء التهديد المحتمل للأنواع البرية نتيجة لتأثير زيادة التجارة الدولية بلحوم حيوانات الأدغال على أعداد الحيوانات البرية، ولا يشجع على الاتجار الدولي بلحوم حيوانات الأدغال التي يتم حصادها بطريقة غير قانونية.

6- *بيئة السياسة الدولية*. في سبيل تعظيم إستدامة الصيد، ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي تكامل الإجراءات الوطنية والدولية والمحلية لبناء شراكات بين المنظمات والمؤسسات من أجل ما يلي:

(أ) تنمية القدرة على الإنفاذ؛

(ب) وضع وتنفيذ مصادر بديلة للبروتين ومصادر دخل بديلة؛

(ج) زيادة التوعية والتعليم بخصوص صيد حيوانات الأدغال والاتجار بها.

وتتطوي هذه الإجراءات جميعها على تشجيع المجتمعات على الإدارة المستدامة لموارد الأحياء البرية لديها وتخفيض الطلب على لحوم حيوانات الأدغال.

7- *العلم الدولي*. ينبغي أن يشجع المجتمع الدولي البحوث في مجال النظام الإيكولوجي على إرشاد السياسات المستقبلية، مع التركيز على الأحياء الطبيعي للغابات، بما في ذلك الدور الذي تلعبه مصادر نثر البذور مثل القردة وطيور الصيد، وترميز الحمض النووي بالأعمدة المتوازية، والأنواع الرئيسية، ونقل الأمراض والآثار على تغير المناخ.

8- *الحوافز*. ينبغي أن تأخذ الآليات المالية والمدفوعات لقاء خدمات النظام الإيكولوجي، مثل REDD plus، أن تأخذ في الحسبان أهمية تشغيل النظام الإيكولوجي ودور حيوانات الغابات في صحة الغابات وقدرتها على التحمل.

9- *إصدار شهادات الحراجة*. ينبغي أن تأخذ خطط إصدار شهادات الحراجة في الحسبان حفظ الأحياء البرية واستخدامها المستدام من أجل صيانته نظم إيكولوجية سليمة للغابات.



## المرفق الثاني

### مسودة شروط تكليف فريق الخبراء التقني المخصص للاستخدام المستدام في الزراعة والحراجة

1- سيقوم فريق الخبراء التقني المخصص للاستخدام المستدام، مستعينا بتقرير اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB)، والطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي وغير ذلك من الدراسات ذات الصلة، بإعداد توصيات لتحسين السياسات القطاعية، ومبادئ توجيهية دولية، وخطط لإصدار الشهادات وأفضل الممارسات من أجل الزراعة والحراجة المستدامتين، بحيث يغطي إنتاج الكتلة الحيوية لجميع الأغراض، في سياق تحقيق الأهداف والغايات للخطة الاستراتيجية للاتفاقية فيما بعد عام 2010، وتنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وسوف يضع فريق الخبراء توصياته بهدف دعم المحافل الإقليمية والعالمية ذات الصلة بالزراعة المستدامة، والتنوع البيولوجي الزراعي والحراجة، وسوف تقدم نتائجه في مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر.

2- سوف يوفر فريق الخبراء تحليلاً عن الكيفية التي يمكن بها لتماسك أطر السياسة العالمية والإقليمية للحراجة والزراعة مع أحكام الاستخدام المستدام في اتفاقية التنوع البيولوجي، أن تقدم أوضاعاً تعود بالنفع بالنسبة للتنوع البيولوجي والقطاعات على السواء.

3- وفيما يتعلق بقطاع الغابات، سيقوم فريق الخبراء، بالتعاون مع الشراكة التعاونية بشأن الغابات وبالتشاور أيضاً مع العمليات ذات الصلة مثل FOREST EUROPE، وعملية مونتريال، بإعداد توصيات عن كيفية قيام المعايير والمؤشرات والتعاريف والسياسات في المحافل العالمية والإقليمية ذات الصلة المتعلقة بإدارة المستدامة للغابات أن تعكس بشكل أفضل الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي.

4- وفيما يتعلق بقطاع الزراعة، سيضع فريق الخبراء توصيات لمواصلة تحسين المؤشرات والتعاريف والسياسات بالنسبة للمسائل المتعلقة بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي والزراعة المستدامة (مع النظر أيضاً في تأثيرات الزراعة على الأراضي والمياه)، مثل تلك المتاحة من خلال منظمة الأغذية والزراعة، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR) (بما في ذلك منظمة التنوع البيولوجي الدولية والمعهد الدولي لإدارة المياه)، والعمل الجاري المرتبط بذلك والذي تقوم به هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.